

الخاسرون والرابحون من التضخم

الكاتب



علي توفيق الصادق

* د. علي توفيق الصادق

البداية مع اختيار تعريف بسيط للتضخم؛ فنقول التضخم هو نسبة تغير في أسعار سلة من السلع والخدمات من فترة إلى فترة: من شهر إلى شهر أو ربع سنة إلى ربع سنة، أو من سنة إلى سنة. مقياس مستخدم وبسيط للتضخم هو مؤشر يقيس تكلفة السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون. مثلاً سلة المستهلك في دبي تحتوي (CPI) أسعار المستهلك على 12 قسمًا للإنفاق منها قسم السكن مع المياه والكهرباء والغاز والوقود ويمثل حوالي 44 في المئة من تكلفة السلة، وقسم الطعام والمشروبات ويمثل حوالي 13 في المئة، وقسم النقل يمثل حوالي 11 في المئة. بلغ مؤشر أسعار المستهلك 101.76 في عام 2021 وبلغ 104.01 في عام 2020. أي أن التضخم في دبي كان سالباً وبلغ 2.2 في المئة في عام 2021. والسؤال الذي يتردد هو: ما الذي يسبب التضخم؟ على المدى القصير، يمكن أن يكون التضخم المرتفع نتيجة لاقتصاد ساخن - اقتصاد يمتلك فيه الناس الكثير من الفائض النقدي أو يحصلون على الكثير من الائتمان ويريدون الإنفاق. إذا كان المستهلكون يشترون السلع والخدمات بشغف كافٍ، فقد تحتاج الشركات إلى رفع الأسعار لأنها تفتقر إلى الإمدادات الكافية. أو قد تختار الشركات فرض رسوم أعلى لأنها تدرك أن بإمكانها رفع الأسعار وتحسين أرباحها دون خسارة العملاء. لكن التضخم يمكن أن يرتفع وينخفض بناءً على التطورات التي لا علاقة لها بالظروف الاقتصادية.

يمكن أن يؤدي إنتاج النفط المحدود إلى جعل الغاز مكلفاً. يمكن أن تؤدي مشاكل سلسلة التوريد إلى نقص المعروض من السلع، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. من المعروف أن فيروس كورونا تسبب في إغلاق المصانع وتسبب في انسداد طرق الشحن، مما ساعد على الحد من المعروض من السيارات والأثاث ودفع الأسعار إلى الأعلى. انتعشت أسعار تذاكر الطيران وأسعار الغرف الفندقية بعد انخفاضها في أعماق جائحة كورونا. كما ساهمت أسعار الغاز في تحقيق

مكاسب كبيرة في الآونة الأخيرة. ولكن هذا هو الحال أيضاً مع المستهلكين الذين جمعوا بشكل جماعي مدخرات كبيرة بفضل شهور من الإغلاق والتحفيز الحكومي المتكرر، ينفقون بقوة ويقود طلبهم جزءاً من التضخم. إنهم مستمرون. والسؤال المتداول هو: إلى أين يتجه التضخم وهل يجب أن نقلق؟

في الولايات المتحدة الأمريكية، يقول المسؤولون إنهم لا يرون حتى الآن دليلاً على أن التضخم السريع يتحول إلى سمة دائمة في المشهد الاقتصادي، حتى مع ارتفاع الأسعار بسرعة كبيرة. صحيح أن هناك الكثير من الأسباب للاعتقاد بأن السعر الهائل سوف يتلاشى. يعود جزء كبير من الزيادة في عام 2022 إلى نقص السلع – من الدراجات إلى السيارات والأسرة – التي من المرجح أن تتراجع في نهاية المطاف، حيث تكتشف الشركات كيفية إنتاج ونقل ما يريد الناس شراءه في اقتصاد متغير كما قامت العديد من الأسر بتكوين مدخرات، ويرجع ذلك جزئياً إلى مدفوعات التحفيز المتكررة. السؤال المهم الذي نحاول مناقشته هو: من هم الخاسرون ومن هم الرابحون من التضخم؟

تقليدياً، يخسر المدخرون من التضخم. إذا ارتفعت الأسعار، تنخفض قيمة المال، وتنخفض القيمة الحقيقية للمدخرات. على سبيل المثال، في فترات التضخم المفرط، يمكن للأشخاص الذين جمعوا مدخرات طوال حياتهم أن يروا قيمة مدخراتهم تتلاشى لأنه، مع ارتفاع الأسعار، تصبح مدخراتهم بلا قيمة فعلياً. ولكن يمكن حماية المدخرين من التضخم إذا تمكنوا من الحصول على سعر فائدة أعلى من معدل التضخم

على سبيل المثال، إذا كان التضخم 6%، ولكن البنوك تعطي معدل فائدة 7%، فإن أولئك الذين يدخرون في البنك سيظلون يرون ارتفاعاً حقيقياً في قيمة مدخراتهم. ولكن من المرجح أن يخسر المدخرون إذا كانت معدلات التضخم عالية وأسعار الفائدة منخفضة

على سبيل المثال، في أعقاب أزمة الائتمان لعام 2008، ارتفع التضخم إلى 5% ولكن تم تخفيض أسعار الفائدة إلى 0.5%. لذلك، خسر المدخرون في تلك الفترة. الخاسرون الآخرون من التضخم هم العمال العالقون في عقود الأجور الثابتة. لنفترض أن العمال لديهم تجميد في الأجور والتضخم 5%. هذا يعني أنه في نهاية العام، تشتري أجورهم 5% أقل مما كانت عليه في بداية العام

يمكن أن يؤدي ارتفاع التضخم إلى قيام البنك المركزي بزيادة أسعار الفائدة. سيؤدي هذا إلى ارتفاع معدل الاقتراض. لذلك يمكن لأصحاب الرهن العقاري الذين لديهم معدلات رهن عقاري متغيرة أن يشهدوا ارتفاعات كبيرة في مدفوعات الرهن العقاري الخاصة بهم. في ضوء ما تقدم الخاسرون من التضخم هم المدخرون والعمال وأصحاب الرهن العقاري. أما الرابحون من ارتفاع معدلات التضخم فهم المدينون، حيث تنخفض القيمة الحقيقية للقروض مع ارتفاع معدلات التضخم. فالشركات المدينة ترفع الأسعار في ظل التضخم وتستخدم الإيرادات الإضافية لسداد الديون المستحقة

يمكن للتضخم أن يسهل على الحكومة خفض القيمة الحقيقية لديونها (الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي).

هذا صحيح بشكل خاص إذا كان التضخم أعلى من المتوقع. على سبيل المثال في الستينيات من القرن العشرين، توقعت الأسواق تضخماً منخفضاً، لذا كانت الحكومة قادرة على بيع السندات الحكومية بأسعار فائدة منخفضة. ومع ذلك، في السبعينيات، كان التضخم أعلى من المتوقع – وأعلى من عائد السندات على السندات الحكومية. لذلك شهد

مالكو السندات انخفاضاً في القيمة الحقيقية لسنداتهم، بينما شهدت الحكومة انخفاضاً في القيمة الحقيقية لديونها. ونذكر أن ملاك الأراضي/ وأصحاب الأصول المادية في فترة التضخم المفرط فإن أولئك يميلون إلى الحماية. والواقع أن اقتصاد البلد الذي يعاني التضخم المفرط يخسر

مستشار اقتصادي*

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024